ورقة بحثية بعنوان

استراتيجيات الاخصائي الاجتماعي في مجال الطب الشرعي

إعداد

انجود محمد زايد آل مجحود

أولاً: مشكلة البحث

تمارس الخدمة الاجتماعية في عديد من مجالات الرعاية والحماية الاجتماعية مثل المدارس ودور رعاية الأيتام والجامعات وأندية الشباب والمراكز الصحية والسجون وكذلك الجمعيات الأهلية وذلك على مستوى الأفراد والأسر والجماعات الصغيرة، حيث يقوم الأخصائي الاجتماعي من خلال فريق العمل بمساعدة نسق العميل لتحسين الأداء الاجتماعي للعملاء وإشباع كافة احتياجات العملاء خاصة الاحتياجات الاجتماعية والنفسية والعقلية، ويستخدم الأخصائي الاجتماعي العديد من استراتيجيات التدخل المهني سواء على مستوى الوقاية أو العلاج أو التأهيل.

ومع تطور المجتمعات وظهور العديد من الأزمات والكوارث أصبح من الضروري وجود أخصائي اجتماعي ضمن فريق العمل في مجالات الطب الشرعي لمساعدة ضحايا الإساءة والتحرش الجنسي ومحاولة الانتحار والإدمان والإيذاء (Kelly, other, 2009: pp 51-59)، كما يؤكد المتخصصون في الطب الشرعي على أهمية التركيز في علاج حالات الإيذاء على الاعتماد في التدخل بأسلوب علمي ومنهجي لعلاج ضحايا الإيذاء طبياً ونفسياً واجتماعياً من خلال منظومة كاملة، مع التأكيد على أهمية التدريب المستمر للأطباء والأخصائيين الاجتماعيين لاكتشاف حالات الإيذاء وعلاجها والاهتمام بالتأهيل النفسي والاجتماعي (فرج، 2010: ص5).

ويعتبر الطب الشرعي أحد فروع الطب الذي يطبق حقائق علم الطب على مقتضيات القانون ويختص بإيضاح المسائل الطبية التي تنظر أمام رجال القضاء لتحقيق العدالة، ويرى بعض الفقهاء أن الطب الشرعي ينقسم إلى ثلاثة أقسام: (شعبان، 2008: ص 18-20).

1- الطب الشرعي القضائي، ويشمل تقييم الأدلة والعمل مع جميع الإصابات المتعلقة بالجسم البشري والاعتداءات والاضطرابات الجنسية ودراسة اضطرابات الشخصية.

2- الطب الشرعي المهني، ويشمل دراسة المسؤولية الطبية، والدراسات المتعلقة بحقوق الأطباء.

3- الطب الشرعي الاجتماعي، ويشمل دراسة الحالة، وإصابات العمل وأمراض المهنة.

وبالنظر إلى ما سبق يتضح أن للطب الشرعي مجالات طبية، ومجالات أخرى ذات منظور وأبعاد اجتماعية، ويرتبط المنظور الاجتماعي بتحقيق الحماية الاجتماعية لأفراد المجتمع خاصة فيما يتعلق بالإيذاء والعنف والإساءة والإهمال، والضرب أو الجرح بغير مقصد شرعي، ويتم ذلك من خلال تخصصات طبية وأخرى اجتماعية. إذ لم تعد الصورة الذهنية لمجالات الطب الشرعي قاصرة على البحث على الأدلة في جرائم قتل النفس وأسباب الوفاة، بل تمتد لتقدير علاج آثار الإساءة والعنف والإيذاء للمشاركة في تحقيق جوانب الحماية الاجتماعية.

ولقد ظلت مهنة الطب الشرعي مرتبطة بفحص أو معاينة الأشخاص الضحايا الذين يتعرضون لاعتداءات وينتج عنها أفعال جنحية وجنائية، ولكن مع تطور المجتمعات والاهتمام بالحماية الاجتماعية توسع اختصاص الطب الشرعي ليتضمن إبداء الرأي العلمي والعملي على حالة الأشخاص، خاصة حالات الإيذاء المقصودة للزوجة من قبل زوجها، أو الإيذاء المقصود من قبل زوجته، وحالات المرأة غير الزوجة (البنت، الأخت، الأم، الجدة، الخادمة) التي تراجع عيادات الطب الشرعي، والتي تصل إلى درجة الشكوى لدى الجهات الأمنية والقضائية (أبوعبده، 2016: ص 297-299).

وعلى مستوى المجتمع السعودي يتضح وجود مقرر دراسي اختياري بعنوان الخدمة الاجتماعية في الطب الشرعي (رمز المقرر "جمع 332 ت") (www.pnu.edu.sa)، كما تتضمن الخطة الدراسية الجديدة لمرحلة البكالوريوس لقسم الخدمة الاجتماعية كلية العلوم الاجتماعية جامعة أم القرى مقرر دراسي اختياري بعنوان الخدمة الاجتماعية في الطب الشرعي) رمز المقرر (2-7034140) (www.uqu.sa).

كما توجد بعض الشواهد والأدلة على مستوى المجتمع السعودي، يمكن حصرها في الجوانب التالية:

- إنشاء برنامج الأمان الأسري الوطني والذي يعمل تحت مظلة الشؤون الصحية بالحرس الوطني وهو مركز التميز في شؤون العنف الأسري، وقد أصدر البرنامج دليل الدراسات والبحث التي قام البرنامج بنشرها في الدوريات العلمية المحكمة خلال الفترة 2009 إلى 2019 والتي شملت (27) بحثاً

مختلفاً، والتي جعلت من البرنامج بيت خبرة في هذا المجال، ووضعت المملكة في مقدمة الدول في دراسات العنف الأسري إقليمياً وعالمياً (www.nfsp.org.sa).

- أيضاً وإيماءً إلى قرار مجلس الوزراء الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/52) وتاريخ 1434/11/15هـ بشأن الموافقة بما جاء في نظام الحماية والإيذاء، وحسب قرار مجلس الخدمات الصحية في اجتماعه الثاني والخمسين المنعقد بتاريخ 1431/03/07هـ للبدء بالمرحلة الثانية لآلية التعامل مع حالات العنف والإيذاء ضد البالغين، وكون وزارة الصحة قد قامت سابقاً على تطبيق هذه المرحلة بتنظيم أصدره الوزير "تنظيم التعامل مع حالات العنف والإيذاء بالمنشآت الصحية"، فقد ارتأت اللجنة الصحية للتعامل مع حالات العنف والإيذاء بالمجلس الصحي السعودي بالمملكة العربية السعودية القيام على تحديثه ليكن آلية معتمدة للتعامل مع حالات العنف والإيذاء ضد البالغين في القطاعات الصحية. وبناء على عدة اجتماعات تم اعتماد آلية التعامل مع حالات العنف والإيذاء ضد البالغين في القطاعات الصحية، وتهدف هذه الآلية للوفاء بالتزامات القطاعات الصحية والعاملين فيها فيما يتعلق بالحماية من الإيذاء وفق النظام الصادر من المقام السامي. ويتضمن ذلك إنشاء لجنة للحماية من العنف والإيذاء يكون من أعضائها أخصائي اجتماعي. وقد حددت الآلية الفئات الأكثر عرضة للإيذاء والذين تشملهم هذه الآلية وهما النساء والفتيات (www.nfsp.org.sa).

كما يمكن التعرف على مؤسسات الطب الشرعي في المجتمع السعودي من خلال مراجعة الجدول التالي:

جدول رقم (1) يوضح توزيع الهيئات الصحية الشرعية لعام 1440هـ/2019م

Distribution of Medico Legal Committees, 1440H/ 2019G

Region المنطقة	**No. of عدد الجان (Committees)**
Riyadh الرياض	6
Makkah مكة المكرمة	1
Jeddah جدة	1
Ta'if الطائف	1
Medinah المدينة المنورة	2
Qaseem القصيم	2
Eastern الشرقية	3
Al- Ahsa الأحساء	1
Aseer عسير	2
Tabouk تبوك	1
Ha'il حائل	1
Jazan جازان	1
Najran نجران	1
Al-Baha الباحة	1
Al-Jouf الجوف	1
Total المجموع	25

(المصدر: https: //www.moh.gov.sa)

بمراجعة الجدول رقم (1) يتضح وجود عدد (25) لجان صحية شرعية منتشرة في جميع مناطق المملكة العربية السعودية.

كما يمكن التعرف على الحالات المعروضة على مراكز الطب الشرعي بوزارة الصحة بالمملكة العربية السعودية من خلال مراجعة الجدول التالي:

جدول رقم (2) يوضح الحالات المعروضة على مراكز الطب الشرعي بوزارة الصحة بالمملكة العربية السعودية لعام 1440هـ/ 2019م

Cases of Forensic Medicine Centers, MOH, by Region and Different Examination, 1440H/ 2019G

المنطقة Region	Dead Cases حالات وفيات			حالات الأحياء Living Cases	إبداء الرأي الفني Expert Opinion	الإجمالي Grand Total
	كشف ظاهري External Examination	تشريح الجثة Autopsy	المجموع Total			
Riyadh الرياض	142	346	488	442	5	935
Makkah مكة المكرمة	193	121	314	165	5	484
Jeddah جدة	303	107	410	454	6	870
Ta'if الطائف	58	19	77	68	2	147
Medinah المدينة المنورة	235	133	368	256	23	647
Qaseem القصيم	231	31	262	56	3	321
Eastern الشرقية	110	193	303	311	0	614
Al-Ahsa الأحساء	127	57	184	76	1	261
Hafr Al-	40	17	57	35	0	92

حفر الباطن Baten						
عسير Aseer	339	136	475	419	6	900
بيشة Bishah	46	49	95	41	0	136
تبوك Tabouk	101	77	178	89	3	270
حائل Ha'il	105	35	140	30	0	170
الحدود الشمالية Northern	29	16	45	24	5	74
جازان Jazan	30	151	181	81	8	270
نجران Najran	46	15	61	24	0	85
الباحة Al-Bahah	68	9	77	23	12	112
الجوف Al-Jouf	59	10	69	11	0	80
القريات Qurayyat	47	18	65	2	0	67
القنفدة Qunfudah	43	11	54	23	0	77
المجموع Total	2.352	1.551	3.903	2.630	79	6.612

(المصدر: http://www.moh.gov.sa)

بمراجعة الجدول رقم (2) يتضح وجود عدد (263) حالات الأحياء على قيد الحياة قامت مراكز الطب الشرعي بمراجعتها في عام 2019م وعلى مستوى مكة المكرمة يوجد منهم (165) حالة.

واستكمالاً للشواهد والأدلة حول أهمية وجود أخصائي اجتماعي في مجالات الطب الشرعي الخاصة بحالات الإيذاء والعنف فقد وجدت الباحثة على مستوى الدراسات والبحوث الميدانية ما يلي:

- دراسة هبة جمال قطب (1996)، بعنوان: "وجهة نظر الطب الشرعي في سوء معاملة الأطفال". وأثبتت نتائج الدراسة أن مشكلة "سوء معاملة الأطفال" توجد في أي مستوى اجتماعي، ولكن الدراسات الإحصائية اثبتت أن المستوى الاجتماعي تحت المتوسط يكون أكثر عرضه. (قطب، 1996).
- دراسة هبة جمال قطب (1999)، بعنوان: "الجوانب الطبية الشرعية للأمراض المنقولة جنسياً في إيذاءات الأطفال الجنسية". وطبقت الدراسة على أطفال أقل من 18 سنة، والذين تم تحويلهم إلى المنطقة الطبية الشرعية بالقاهرة، عن طريق النيابة العامة، وأكدت نتائج الدراسة أهمية الأخذ بنتائج الكشف عن الأمراض المنقولة جنسياً حيث تؤخذ هذه النتائج في الاعتبار لإثبات حدوث الاعتداء وغياب العلامات الإكلينيكية (قطب، 1999).
- دراسة ميسون ينت علي الفايز (2007)، أفادت نتائجها أن المرأة السعودية تتعرض لجميع أنواع العنف الجسدي والنفسي والجنسي، وأكدت على أهمية توفير فريق عمل متخصص في الطب والتمريض والقانون والقضاء وعلم النفس والخدمة الاجتماعية، للعمل على وقاية المرأة السعودية من العنف وتقديم وسائل العلاج والتأهيل لضحايا العنف الجسدي والنفسي والجنسي (الفايز، 2007: ص 205- 206).
- بحث Rosemary Sheehan روزماري شيهان (2016) قدم البحث دراسة حالة حول تعليم الخدمة الاجتماعية في استراليا، ودراسة آراء المتخصصين حول احتياجات تعليم الخدمة الاجتماعية في مجالات الطب الشرعي مثل مجالات (الصحة العقلية، حماية الأطفال، حماية المرأة، الإعاقة، العلاج من المخدرات والكحول، الإساءة...) (Sheehan, 2016: p.p. 726-741).
- دراسة فيصل (2016)، بعنوان: "دور الخدمة الاجتماعية في مجال الطب الشرعي" وهي أحد مشاريع التخرج لطلاب جامعة الملك فيصل) ومن أهم النتائج أنه يمكن أن يكون للأخصائي

الاجتماعي دور في مجال الطب الشرعي كمستشار في تقديم المشورة خاصة في مجالات الرعاية البديلة (فيصل، 2016: ص 24).

- دراسة JM Swonepoel ج. م سوانيبول (2018)، التي أكدت نتائجها على أهمية استخدام الأخصائيين الاجتماعيين العاملين في مجال الطب الشرعي لوسائل التواصل الاجتماعي، إذ تساعد الشبكات الاجتماعية على تحسين الدعم الاجتماعي لعملاء مجال الطب الشرعي (Swonepoel, 2018).
- دراسة Raoholo Selelo Frank رافولو، سيليلو فرانك (2018) استهدفت الدراسة قياس فعالية تقنيات المقابلات مع الطفل الأسود أثناء ممارسة التقدير للخدمة الاجتماعية في مجال الطب الشرعي، وقد طبقت الدراسة في جنوب إفريقيا على عدد (14) أخصائي اجتماعي من العاملين في مجالات الطب الشرعي، وأوضحت النتائج أن مهارة إجراء المقابلات المهنية ومهارة الاتصال تساعد على إفصاح العميل (الطفل الذي تعرض للاعتداء الجنسي) عن الآثار والنتائج النفسية والاجتماعية السلبية، وأن لتلك المشكلة آثار اجتماعية وطبية، وأكدت نتائج الدراسة على أهمية أن يتضمن فريق العمل أخصائي اجتماعي مع الطبيب في هذا المجال (Frank, 2018).
- بحث Sarah Harvey, Melissa Petrokis سارة هارفي وميليسيا بتراكيس (2019)، والذي أكدت نتائجه أن للخدمة الاجتماعية دور حيوي وهام في مجال الطب الشرعي، وأن من أفضل النماذج المستخدمة العلاج المعرفي السلوكي (CBT)، العلاج بالقبول والالتزام (ACT)، العلاج الجدلي السلوكي (DBT) (Harvey, Petrokis, 2019) .

وبمراجعة الباحثة لما تقدم وللدراسات والبحوث السابقة يمكن استخلاص بعض الملاحظات التحليلية التالية:

1- توجد بعض الدراسات في تخصص الطب الشرعي تناولت المنظور الاجتماعي لمشكلات الإيذاء، والإساءة والأمراض المنقولة جنسياً (هبة قطب، 1996، هبة قطب 1999) وهو ما يؤكد على أهمية دور الأخصائي الاجتماعي ضمن فريق عمل الطب الشرعي خاصة في حالات الإساءة والإيذاء.

2- توجد دراسة (ميسون الفايز 2007) من منظور الخدمة الاجتماعية تناولت العنف تجاه المرأة السعودية، بالإضافة إلى دراسات وبحوث برنامج الأمان الأسري الوطني حول الإساءة والإيذاء، وجميعها يوضح اهتمام المجتمع السعودي ببرامج الحماية الاجتماعية لضحايا الإساءة والعنف والإيذاء خاصة النساء والفتيات، والتأكيد على أهمية دور الأخصائي الاجتماعي مع تلك الفئات.

3- توجد العديد من الدراسات والبحوث السابقة (روزمان شيهان، 2016، سوانيول 2018، رافولول وسيليو فرانك 2018، سارة هارفي وميليسا بتراكيس 2019) التي أكدت على أهمية ممارسة الخدمة الاجتماعية الإكلينيكية في مجالات الطب الشرعي، خاصة مجالات رعاية وحماية وعلاج ضحايا العنف والإساءة والإيذاء.

4- لم توجد دراسة ـ في حدود علم الباحثة ـ تناولت وصف وتحليل متطلبات الممارسة المهنية للخدمة الاجتماعية الإكلينيكية في مجالات الطب الشرعي سواء في المجتمع السعودي أو في الوطن العربي بصفة عامة.

5- توجد دراسات وبحوث أخرى استفادت منها الباحثة بشكل غير مباشر مثل:

- دراسة (عبدالاله صابر عبدالحميد، 2015) والتي أوضحت نتائجها المتطلبات المهنية للخدمة الاجتماعية الإكلينيكية كمؤشر لجودة الإعداد المهني لخريجي الخدمة الاجتماعية.
- دراسة (نورة بنت صياح مناور العنزي، 2016) والتي أوضحت نتائجها المتطلبات المهنية للخدمة الاجتماعية في محاكم الأحوال الشخصية في المملكة العربية السعودية.

وسوف تستفيد الباحثة من تلك الدراسات على مستوى الإجراءات المنهجية وتصميم أدوات جمع البيانات في الدراسة الحالية.

من ناحية أخرى فقد تم طرح على مستوى الوطن العربي لـ (رشاد عبداللطيف ونوال المسيري، 2013) للدور المهني للأخصائي الاجتماعي في مجالات الطب الشرعي يتمثل في الاكتشاف المبكر للحالات المعنفة والإدراك العام لموقف العميل، والإدخال إلى المستشفى والوحدات الصحية المختلفة، دور الأخصائي الاجتماعي مع الأسرة، الدور التعليمي للأخصائي الاجتماعي في مجالات الطب الشرعي، التأهيل الاجتماعي والمهني للمصابين، دور الأخصائي الاجتماعي في مجالات الطب الشرعي مع المصاب وأسرته، دور الأخصائيين في فهم المشكلات والحاجة النفسية والاجتماعية للمصابين، الممارسة المهنية للخدمة الاجتماعية مع المصابين المساء إليهم (عبداللطيف، والمسيري، 2013: ص 29).

في ضوء ما سبق يتضح أن الممارسة المهنية للخدمة الاجتماعية في مجالات الطب الشرعي تعد أحد مجالات الرعاية والحماية الهامة التي يسعى من خلالها الأخصائي الاجتماعي إلى تحقيق أهداف وقائية وعلاجية وتأهيلية خاصة لفئة النساء والفتيات ضحايا الإيذاء والعنف.

ويعتمد الأخصائي الاجتماعي في ذلك على الإلمام والدراية والممارسة والفهم لاستراتيجيات الممارسة ، حتى يتحقق عائد الممارسة المهنية للخدمة الاجتماعية فعالية وكفاءة. وفي ضوء ذلك تتحدد مشكلة الدراسة الحالية في قضية بحثية مؤداها: "ما استراتيجيات الممارسة المهنية للخدمة الاجتماعية في مجالات الطب الشرعي كمؤشر لتحسين فعالية وكفاءة عائد الممارسة خاصة مع فئة النساء والفتيات ضحايا الإيذاء والعنف في المجتمع السعودي.

ثانياً : اهمية البحث :

تتحدد أهمية الدراسة في النقاط التالية:

1- الخدمة الاجتماعية تخصص حديث وهام للأخصائي الاجتماعي في المجتمع السعودي في جميع مجالات الرعاية والحماية الاجتماعية وخاصة في المجالات الطبية بمختلف أشكالها.

2- يعد تحديد متطلبات الممارسة المهنية للخدمة الاجتماعية أحد آليات تفعيل فعالية وكفاءة عائد الممارسة والتي تساعد على وضع التصور المقترح وفق أسس علمية.

3- سوف تساعد نتائج الدراسة الحالية على تفعيل الأداء المهني للأخصائي الاجتماعي في إطار العمل الفريقي في مجالات الطب الشرعي، والتمهيد لأن يصبح الأخصائي الاجتماعي أحد أعضاء فريق العمل في مجالات الطب الشرعي.

4- تأتي هذه الدراسة كاستجابة للمتغيرات المحلية والإقليمية والدولية المحيطة ببرامج الحماية الاجتماعية لضحايا الإيذاء في المجتمع السعودي، خاصة مع الاهتمام الذي تتلقاه النساء والفتيات في الوقت الحالي تمشياً مع رؤية المملكة العربية السعودية 2030 باعتبارهم أحد أهم ركائز تحقيق الرؤية، حيث تضم رؤية 2030 العديد من المبادرات لتحقيق الحماية من العنف والإيذاء للنساء بالمجتمع السعودي.

ثالثاً : أدوار الأخصائي الاجتماعي في مجالات الطب الشرعي:

تتنوع أدوار الأخصائيين الاجتماعيين وفقاً لنوعية العملاء الذين يتعاملون معهم، ووفقاً لطبيعة مستويات ممارساتهم (ممارس عام – مرشد اجتماعي – أخصائي اجتماعي إكلينيكي). وبالرغم من أن الأدوار المهنية التي حددتها المهنة للأخصائيين الاجتماعيين في كل أشكال ممارستهم تعتبر عنصراً أساسياً وجوهرياً في التكوين المهني لأي أخصائي اجتماعي، إلا أن قيام الأخصائيين الاجتماعيين بهذه الأدوار تختلف من حيث الكمية (عدد الأدوار التي يمارسها) والعمق (مستوى أداء الدور- ودرجة الحرفية والإتقان). فالأخصائي الاجتماعي يؤدي أدواراً مهنية أكثر عمقاً من المرشد الاجتماعي، وكذلك المرشد الاجتماعي يؤدي أدواراً أكثر عمقاً من الممارس العام وهكذا. والدور المهني هو عبارة عن مجموعة من الأنشطة والوظائف التي تحددها المهنة لنفسها في ضوء التوقعات والتصورات التي كونتها لنفسها من خلال ممارساتها على مر الأزمان ووفقاً لطبيعة المشكلات والمواقف التي تتعامل معها، والثقافة السائدة التي تعمل في إطارها، حتى تعتمدها الهيئات والمنظمات العلمية ويقرها المجتمع (عبدالمجيد، 2015، ص ص 224-225).

وعلى مستوى مجالات الطب الشرعي يرى "روبرت باركر، دوجلاس براسون" Robert L. Barker & Douglas M. Branson أن على الأخصائي الاجتماعي أن يستوفي عشرة وظائف على الأقل وهي على النحو التالي: (Barker & Branson,2009, p-p15-17)

- **أولاً**: وربما الأكثر أهمية أنهم يشهدون في المحاكم القانونية باعتبارهم شاهد خبير وبالاضطلاع بتلك الوظيفة فإن الأخصائي يقدم المعلومات المطلوبة بشكل عام عن احتياجات الرفاهية البشرية للأفراد والأسر والجماعات والمجتمعات. وعلى سبيل المثال قد يفصح الأخصائي عما يحدث في العادة بشخصيات الأطفال أو الزوجات اللاتي تتعرضن للإيذاء، كذلك يتم الإدلاء بالشهادة الخبيرة أمام اللجان التشريعية وصناع القانون حتى يستطيعوا أن يقرروا إن كان الناس بحاجة لقوانين جديدة أم لا.

- **ثانياً**: يجري الأخصائي الاجتماعي وبشكل منهجي تقييماً للأفراد حتى يمكن تقديم المعلومات الناتجة في قاعات المحاكم أو إلى السلطات القانونية وتجري هذه التقييمات إجابة على العديد من الأسئلة التي تحتاج المحكمة إلى معرفتها مثل التساؤلات التالية: ما هي المضار التي لحقت بهذا الشخص سيكولوجياً واجتماعياً بواسطة الجاني أو المتهم؟ ما الذي دفع المتهم إلى التصرف على هذا النحو؟ هل هذا الشخص مسؤولاً عن أفعاله؟ ما الذي حدث في الخلفية الحياتية لهذا الشخص ومن شأن معرفتها تفسير هذا المسلك الحالي؟ هل هذا الشخص يتمتع بأهلية المثول أمام المحاكمة؟

- **ثالثاً**: يقوم الأخصائي الاجتماعي بتحري القضايا التي حدث بها تصرف إجرامي على نحو محتمل وتقدم نتائج التحريات إلى القضاة والمحلفين او لغيرهم من السلطات القانونية. على سبيل المثال يشهد الأخصائي بشأن الزيارات التي قام بها لإحدى الأسر التي تعرض طفلها لاعتداء جنسي أو بدني.

- **رابعاً**: يقدم الأخصائي الاجتماعي توصية إلى المحاكم القانونية وغيرها من السلطات القانونية عن طريق حل وعقاب أو تأهيل من يثبت إدانتهم في الجرائم أو الإهمال في الدعاوى المدنية. مثلاً يبعد إجراء التقييم لأحد المتهمين للوقوف على الكيفية التي من المحتمل أن يتصرف بها تجاه عقوبات

متنوعة، يوضح الأخصائي لهيئة المحكمة مشروعات خدمة المجتمع المطلوبة والمتنوعة التي يمكن القيام بواسطة هذا المتهم والتي تعود بالفائدة في عملية إعادة التأهيل.

- **خامساً**: يستطيع الأخصائي الاجتماعي تسهيل عقوبة صادرة عن المحكمة بالنسبة للشخص الذي يثبت إدانته ويحدث ذلك بطرق عديدة ولكنه يتضمن في الأغلب مراقبة الشخص ورفع تقرير عن أي تقدم حدث للمحكمة. كما يحدث أيضاً تقديم العلاج للشخص أو المشورة لأولئك الذين يعملون مع هذا الشخص. وعلى سبيل المثال بوسع الأخصائي الاجتماعي الإشراف على الشخص المدان أثناء تأدية عقوبة خدمة المجتمع أو يعطي المشورة للعاملين في موقع تنفيذ العقوبة عن كيفية التعامل مع هذا الشخص. كذلك يؤدي الأخصائي الاجتماعي دور رسمي في الاضطلاع بمهمة مسؤول المراقبة أو الإفراج المشروط العديد من الولايات القضائية.

- **سادساً**: بوسع الأخصائي الاجتماعي الشرعي العمل كوسيط بين الأفراد والجماعات المتورطة في منازعات أو صراعات والتي قد تتطلب تدخلات مضنية في قاعات المحاكم. وهناك العديد من الأشخاص وعلى وجه الخصوص المتزوجين من أصحاب المشاكل، يودون تجنب العواقب السيئة للإجراءات القانونية ويفعلون ذلك من خلال خدمات وساطة متخصصة. وقد أصبح ذلك مجالاً مزدهراً وواسع الانتشار يعمل فيه الأخصائيين الاجتماعيين بهمة خاصة في تلك الولايات التي تشجع على عملية الوساطة، ولا بد أن يكون الوسطاء على دراية تامة بالقانون وبجوانب الطبيعة البشرية حتى يستطيعوا مساعدة المتنازعين في العثور على حلول عادلة ودائمة لصراعاتهم.

- **سابعاً**: يدلي الأخصائي الاجتماعي الشرعي بالشهادة عن المعايير المهنية للعمل الاجتماعي ليسهل قضايا نظر الإخلال المهني بالمقتضيات الوظيفية أو التصرف اللاأخلاقي. وعندما تحرك دعوى قانونية ضد الأخصائي الاجتماعي للإخلال بالمهنة فمن الضروري أن يتم إثبات ماهية تلك المعايير التي جرى انتهاكها في قاعة المحكمة. ويقوم كلاً من المتهم والمحامون باستدعاء أخصائيون اجتماعيون لوصف عناصر محددة في ميثاق الشرف للمهنة عن الأخلاقيات وغيرها من المعايير المهنية. كذلك قد يطلب من الأخصائيين الاجتماعيين توضيح ممارسات معينة باعتبارها الأكثر كفاءة أو الأسلم وإن كان انتهاج إجراءات أخرى هو الأفضل. مثل هذه النوعية من المعلومات قد يتم السعي

للحصول عليها في تحقيقات مراجعات الأقران وعندما يوجد بالمنظمة المهنية لجنة تحقيق لتحديد إن كان الأخصائي الاجتماعي قد انحرف عن المعايير المهنية.

- **ثامناً**: يوجه الأخصائي الاجتماعي الشرعي جانب كبيراً من الاهتمام لتعليم الزملاء عن تأثير القانون على المهنة فهم يقومون بتدريس دورات ويعطون ورش عمل على الجوانب القانونية في ممارسة الخدمة الاجتماعية. وهم يقدمون الاستشارات للهيئات والأخصائيين عن كيفية تقديم خدمات مهنية داخل نطاق القانون وفيما يتعلق بمخاطر المسؤولية. وهم يقومون بتقديم معلومات للزملاء عن أسباب الإخلال بقواعد ممارسة المهنة والعقوبات المهنية. وهم أيضاً يقدمون معلومات للمحامين وغيرهم من المسؤولين القانونيين عن الرعاية الاجتماعية ومهنة الخدمة الاجتماعية.
- **تاسعاً**: يقوم الأخصائي الاجتماعي الشرعي بتسهيل تطور وتطبيق قوانين إصدار التراخيص لتنظيم ممارسة الخدمة الاجتماعية المهني وهم يساعدون في التطوير لتلك القوانين وتعليم الجماهير والمهنة عن تلك القوانين وفي ضمان استمرار تلبيتها الاحتياجات التي يعرب عنها الجماهير والعملاء وأعضاء المهنة.
- **عاشراً**: وهو الأكثر أهمية تقريباً: يحتفظ الأخصائي الاجتماعي بعلاقات مع العملاء من شأنها الحفاظ على نص وروح القانون والمبادئ الأخلاقية للمهنة، وفي هذا الصدد تحديداً فإن كل أخصائي اجتماعي مؤهل وذو أخلاق يصح أن يطلق عليه أخصائي اجتماعي قانوني.

وفي هذا الصدد يرى "ساني هاريس روما" Sunny Harris Rome أن الأدوار التي يلعبها الأخصائي الاجتماعي شديدة التنوع وجميعها تستلزم التحلي بالكفاءة في ممارسة الاستراتجيات والمعرفة بالنظام القانوني. وفي القضايا الجناية يحق للأخصائي الاجتماعي الشرعي الشهادة عن حالات التعدي والإهمال وغيرها من السلوكيات غير القانونية وأن يوصي بتوقيع العقوبات المناسبة على أولئك الذين ثبت إدانتهم أو أن يقدم العلاج بأمر المحكمة للمدانين. وفي القضايا المدنية يمكن للأخصائي الاجتماعي الشرعي أن يدلي بالشهادة عن المعايير المهنية في دعاوى الإخلال بواجبات المهنة وأن يصدر توصيات في قضايا حضانة الأطفال أو يسهل قرارات الوصاية. والممارسة الشرعية عادة ما تشتمل على

جمع معلومات من أجل المحامين وإعداد التوصيات للمحكمة وتقديم شهادة الخبراء أو توفير العلاج بأمر المحكمة. وقد تتضمن القضايا أسئلة عن الأهلية والعلاج الإجباري ومخاطر العنف أو الأحكام البديلة المتعلقة بالعنف المنزلي وحضانة الطفل والإعاقات والصحة النفسية وسوء معاملة الطفل والهجرة وسواء معاملة كبار السن والتقويم. ويتم توظيف الأخصائيين الاجتماعيين بواسطة مستشفيات الأمراض النفسية والسجون والمدافعين العموميين والمنشآت القانونية ومراكز تبني قضايا الأطفال ووكالات التنفيذ للقانون وبرامج العلاج البديلة ومحاكم الأسرة ووكالات خدمات حماية الأطفال ومراكز الحجز وكثيرون منهم يجدون مستقبلهم الوظيفي في العمل كممارسين إكلينيكيين. ومن بين الوظائف المهمة إجراء المقابلة الشخصية الشرعية والإدلاء بالشهادة الشرعية والتخفيف للأحكام في القضايا الجنائية. (sunny, 2008; p.p221-223)

وفي نفس الصدد (تحديد الأدوار المهنية للأخصائي الاجتماعي في مجالات الطب الشرعي) يرى "رشاد عبداللطيف، ونوال المسيري"، تحديد تلك الأدوار على النحو التالي: (عبداللطيف، والمسيري، 2013، ص ص 29-35)

1- الاكتشاف المبكر لحالات الإصابة.

2- الإدراك العام لموقف المريض.

3- الإدخال إلى المستشفى والمعالجة.

4- دور الأخصائي الاجتماعي مع الأسرة.

5- الدور التعليمي للأخصائي الاجتماعي في مجال الطب الشرعي.

6- التأهيل الاجتماعي والمهني للمصابين.

رابعاً: نوع الدراسة ومنهجها .تعد الدراسة الحالية من حيث النوع أحد أنواع الدراسات الوصفية التحليلية التي تقدم نتائجها وصف وتحليل استراتيجيات الممارسة المهنية للخدمة الاجتماعية التي تعتمد على منهج تحليل المحتوى للعديد من الادبيات والمؤلفات والرسائل العلمية .

خامساً: النتائج المتوقعة من البحث

بعد قيام الباحثة بإجراء تحليل محتوى للعديد من المصادر التالية :

1- كتب ومراجع علمية .
2- رسائل علمية لدرجات الماجستير والدكتوراه .
3- ابحاث واوراق عمل علمية .

انتهت الباحثة الى ان اهم الاستراتيجيات لممارسة الاخصائي الاجتماعي في مجال الطب الشرعي يمكن حصرها فيما يلي :

أولاً: استراتيجية إعادة البناء المعرفي:

من خلال مساعدة العميلة على فهم العلاقة بين تحسين أسلوب الحياة وأفكارهم اللاعقلانية لتغيير أفكارهم وحديثهم الذاتية الخاطئة المؤدية إلى كونهم ضحايا وبالتالي التخلي عن هذا السلوك وتعديله إلى سلوك إيجابي، ويتم ذلك من خلال أساليب علاجية متنوعة مثل (التشجيع، المناقشة، الحوار، المواجهة، الإقناع، التفسير، ضبط الذات).

ثانياً– لعب الدور:

بأن تلعب الباحثة دور العميلة حتى ترى سوء فعلها أو نظرة الآخرين المتدنية لها عندما تسلك سلوك غير مرغوب، كما تلعب دور الضحية المطلوب حتى تعدل العميلة من سلوكها السابق إلى سلوك أكثر عقلانية، وتشعر العميلة بالاستياء والتقزز من سلوكها لتتخلى عن سلوكها والتفكير السلبي ليتم التغيير إلى دور إيجابي تقاوم من خلاله العميلة أسلوب الحياة كضحية للعنف والإساءة إلى عميلة تمارس أدوارها الحياتية بدرجة كبيرة من توكيد الذات.

ثالثاً– النمذجة:

بتقديم نموذج إيجابي تقتدي به العميلة، أو نموذج سلبي ينفر منها الآخرين من خلال إعطاء نموذج لسلوك، أو لأشخاص يتميزوا بسلوكيات حميدة مما يؤدي إلى احترام العميلة لذاتها والتخلي عن السلوكيات والمظاهر السلبية التي من شأنها أن تؤدي إلى اضطراب العلاقات، أيضاً إعطاء نموذج لسلوك

عميلة ترفض العلاج دون مبرر كسلوك غير مرغوب واستياء المحيطين منها والابتعاد عنها مما ينفرها عن تكرار هذا السلوك وتتخلى عنه وتكف عن أي مظاهر لها لتصل على تحسين أسلوب حياتها في التعامل مع كونها ضحية للعنف والإساءة.

رابعاً– الواجبات المنزلية:

وتقوم بها العميلة أثناء المقابلة، أو بين المقابلتين للتدريب على ما تم التوصل إليه أثناء المقابلة مثل ممارسة التدريب على تمارين الاسترخاء والتدريب على ضبط انفعالاتها وتعديلها وكتابة التقارير الذاتية أو قراءة كتب عن الأسوة الحسنة وسلوك المسلم وضبط السلوكيات ومناقشتها لاستنتاج السلوك المطلوب دون ضغط أو تحيز بضرورة تعديلها لفكرة كونها ضحية وأسلوب حياتها سلبي لتصبح أكثر إيجابية في مواجهة الضغوط التالية لصدمة العنف والإساءة.

خامساً– تحسين معنى الحياة:

يسعى الأخصائي الاجتماعي من خلال تعاون فريق العمل لمساعدة النساء والفتيات ضحايا العنف والإساءة من عملاء مجالات الطب الشرعي إلى الوصول إلى المعاني الإيجابية والبعد عن اللامعنى من الحياة، إذ تسعى إلى معنى إيجابي يساعدها على توكيد الذات والبعد عن الشعور بالدونية والوصول إلى أسلوب حياة إيجابي وذلك على مستوى الأفكار والمشاعر والسلوكيات.

سادساً– تحمل الكرب النفسي:

من خلال هذا الأسلوب العلاجي تسعى الأخصائية الاجتماعية إلى مساعدة العملاء من النساء والفتيات ضحايا العنف والإساءة من عملاء مجالات الطب الشرعي إلى تعلم كيفية التعامل مع الحدث الصدمي (صدمة العنف والإساءة التي وصلت إلى التحويل إلى مراكز الطب الشرعي) وذلك من خلال التصرف من خلال الاتزان الانفعالي وتقبل الواقع بهدف الوصول إلى تغيير أسلوب حياة الطرف الآخر وجميع الأطراف المشاركين في الكرب النفسي والأزمة.

سابعاً– معاونة العميلة/ العميل على عرض قصتها/قصته:

1- ويتم ذلك من خلال تشجيع العميلة من أجل بناء قصتها في سياق معين وفي جمل وكلمات محددة تعكس رؤيتها للأحداث الضاغطة، وخلال عرض القصة تستطيع العميلة أن تجد المعاني والأفكار والرموز التي تشرح وتوضح حقيقة الأمور المرتبطة بموقف وأحداث العنف والإساءة.

مراجع الدراسة

أولاً– المراجع العربية:

- أبوعبده، البسيوني محمود. (2016). كتاب الطب الشرعي والأدلة الجنائية. عدة أبحاث للمتخصصين. حقوق الطبع والنشر محفوظة للمؤلف.
- فرج، هشام عبدالحميد. (2010). إيذاء الطفل. القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع.
- شعبان، خالد محمد. (2008). مسؤولية الطب الشرعي. الإسكندرية: دار الفكر الجامعي.
- قطب، هبة جمال. (1996). وجهة النظر الطبية الشرعية في سوء معاملة الأطفال. رسالة ماجستير. غير منشورة. كلية الطب. جامعة القاهرة.
- قطب، هبة جمال. (1999). الجوانب الطبية الشرعية للأمراض المنقولة جنسياً في إيذاءات الأطفال الجنسية. رسالة دكتوراه. غير منشورة. كلية الطب. جامعة القاهرة.
- الفايز، ميسون علي. (2007). العنف الموجه للمرأة. الرياض: مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر.
- دراسة فيصل (2016)، بعنوان: "دور الخدمة الاجتماعية في مجال الطب الشرعي" وهي أحد مشاريع التخرج لطلاب جامعة الملك فيصل)
- دراسة (عبدالاله صابر عبدالحميد، 2015) والتي أوضحت نتائجها المتطلبات المهنية للخدمة الاجتماعية الإكلينيكية كمؤشر لجودة الإعداد المهني لخريجي الخدمة الاجتماعية.
- دراسة (نورة بنت صياح مناور العنزي، 2016) والتي أوضحت نتائجها المتطلبات المهنية للخدمة الاجتماعية في محاكم الأحوال الشخصية في المملكة العربية السعودية.
- عبداللطيف، رشاد أحمد؛ وأحمد، نوال المسيري. (2013) الخدمة الاجتماعية في مجال الطب الشرعي. الرياض: دار الزهراء.

- عبدالمجيد، هشام سيد. (2019). أسس القياس واساليبه في البحث العلمي والممارسة في الخدمة الاجتماعية. عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة.

المراجع الاجنبية :

- Rosemary Sheehan (2016). Forensic Work. Implementing specialist Social Work Education, Journal of Social Work, Volume 16, issue 6.p Page 741-726.
- Frank, Rapholo, Selelo (2018). Effectiveness of Interviewing Technique with the Black child during Forensic Social Work Assessments: A South African Respective, D. P.H Faculty of Humanities, University of Limpopo.
- Swonepoel JM (2019). The Relationship Between Perceived Social Support, on – line social network usage and reflective practice in forensic social work, degree Master of Social Work, at The North- West University
- Petrakis, Melissa & Harvey, Sarah (2019). Forensic Social work (including criminal justice settings) in Australia: The Role of Social work to promote human rights and social respective, international conference on social work in Health and Mental Health, 22 June – 26 June, 2019.
- Barker, Robert & Branson, Doglas (2009). Forensic Social Work, New York, Routledge.
- Rome, Sunny Harris (2008). Forensic Social Work in Encyclopedia of Social Work, 20th edition Volume 2, New York, Oxford University Press.

المراجع الالكترونية :

- http://www.pnu.edu.sa
- http://www.uqu.sa.
- http://www.nfsp.org.sa

- http://www.moh.gov.sa